

الميل المستقيم والميل المستدير متناقضين قوله والمراد
ههنا هو الادل فاق الكون والفاد انما هو بالنظر الى القوة
النوعية كما ان للطاق والالتيام عندهم انما هو بالنظر الى الصور
الجسمية ولذا فصح بافتراق الاجزاء واخرتها قوله
فلان ما يقبل الكون والفاد وهذا موجهة جزئية لانه يقضي
السالبة الكلية وقوله فصورته الممتنع عليه بقرينة اد
خالفاء التوزيع عليه فحتم تلك الموجهة للبرهنة مقدما وقوله
فصورته الماتاليا والشه طية مفرغ هكذا خلافة لو كان
المحدود قابلا للكون والفاد وكان لصورته الكائنة حين
طبيعي ولصورته الفاسدة حين آخر طبيعي ينتج مع كراهه المذ
لو كان بعض المحدود قابلا للكون والفاد وكان قابلا للحركة
المستقيمة لكن التاليل مام من ان الفلك ليس فوطبعه
مبدأ يصل مستقيم فلكه تلك البرهنة باطلا فثبت نقيضها
السالبة الكلية وبعض الحشيين اخذوا بقرينة هكذا ان ما
يقبل الكون والفاد قابل للحركة المستقيمة وجعلها مفرغ
وضم اليها كبرى هكذا ان ما يقبل الكون والفاد قابل للحركة
المستقيمة والاشي من القابل للحركة المستقيمة كحدود الجها
فلا تنتج من القابل للكون والفاد كحدود الجها فيعكس لنا
قولنا لاشي من محدود الجها تقابل للكون والفاد وهو

وهو المخطخذ ما صفاك وللتايزان يقول ان النتيجة تابعة
لاصل المقدمين فلزم ان يكون اصل المخطوذ هو قوله ان الفلك
لا يقبل الكون والفاد سالبة مع ان ما يزل العلم محض
فلا رقة قوله ولا شئ من محدود الجها يقبل الكون والفاد خطه
محصورة سالبة كلية بنا وعلما ما ثبت في محله ان
حقيقية كل فلك حقيقية نوعية قوله هذا الايدل
الذي يعني انما لازم ان هذا الدليل يستلزم للمدعي وانما يلزم
ان لو لم يقضي طبيعتان مختلفتان بالنوع جزوا واحدا
فهذا م ايضا لان الامور المختلفة بالنوع يجوز ان تشترك
في اللزوم واحدا قوله طبيعتان مختلفتان احداهما مادة
المحدود مع صورة الكائنة والاخرى تلك المادة مع
الصورة الفاسدة وقوله بالنوع لان المادة اذا البت
الصورة الكائنة وخلعت الصورة الفاسدة تعددت
بالنوع ولما اصل ان مادة الفلك مع الصورة الكائنة
نوع ومع الصورة الفاسدة قبل الفاد فرع آخر وقوله
لان الامور المتخالفة بالنوع جاز ان تشترك في لازم واحد
يمكن ان يقال ان الفلك وان كان باعتبار الصورة الكائنة
والفاسدة نوعين الا ان كل فلك مخصصة في شئ واحد
فيكون الموجود في الخارج باعتبار الفرض المذكور شخصين